

# العوامل الخارجية للتعليم العالي في أسواق العمالة المصرية

حنان نظير

مارس 2013

إن التعليم نوع من الاستثمار، ومثل جميع الاستثمارات، يمكن أن يُحكم عليه أيضاً من زاوية عائداته. يقدر هذا البحث العائدات الاقتصادية الخارجية (العوامل الخارجية) للتعليم العالي للأفراد في مصر، وهي عوامل خارجية تحصل في الإنتاج وتؤثر في الأجور. مستندةً إلى معطيات من مسح عينة قوة العمالة، والذي قام به في مصر الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء في 2010، توحى النتائج بأن هذا العائد سلبي أيضاً، ويوجد فقط للعاملات الإناث، بينما بالنسبة للذكور العائد سلبي أيضاً، لكنه غير مهم إحصائياً. إن زيادة وحدة في التعليم العالي العادي للمحافظة يرتبط بـ 68% من التراجع في الأجر الساعي للإناث. ويمكن أن تشرح هذا حقيقة أن شهادات التعليم تستخدم ببساطة كأداة كي تشير إلى مقدرة أعلى، لكن دون رفع الإنتاجية. هناك سبب آخر قد يكون الأعداد المفرطة لخريجي التعليم العالي في سوق العمالة المصري.

تشدد نظريات النمو الداخلي، التي بزغت في منتصف الثمانينات، على فكرة أن التعليم يلعب دوراً مهماً في إنشاء وتحسين الرأسمال البشري وبالتالي في التطور الاقتصادي. وعليه، إن هذه النظريات أدخلت عوامل خارجية تعليمية كآلة للنمو الاقتصادي. يقولون إن الأفراد يستفيدون من التعليم في صيغة إنتاجية عمالة متزايدة وأجور عالية أو مكاسب. بالإضافة إلى هذه الفوائد الاقتصادية، هناك فوائد أخرى غير اقتصادية، مثل تأثير التعليم في الصحة الشخصية والقدرة على الاستمتاع بوقت الفراغ. علاوة على ذلك، يقدم التعليم فوائد للمجتمع ككل في ما يعرف باسم انتشار الرأسمال البشري. وهذا متجل، مثلاً، في انتشار المعرفة من خلال التفاعل بين العمال المتعلمين والأقل تعليماً، أو أهمية البحث في تعزيز الابتكار التكنولوجي والإنتاجية. إن زيادة المستوى العام في قوة العمالة يمكن أيضاً أن يجعل من المربح الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة وفي عمليات إنتاج مثمرة اقتصادياً أكثر، ولو أنها كثيفة المعرفة.

يُعد وجود هذه العوامل الخارجية إحدى الحجج الرئيسية لتمويل الحكومة للتعليم، كما هي الحالة في مصر. فالحكومة المصرية هي المزود الرئيسي وممول التعليم على جميع

المستويات. وفي 2010\2011، وصل الإنفاق العام على التعليم إلى أكثر من 41 بليون جنيه مصري، خُصص 21،8% منه للتعليم العالي. يتضمن هذا الالتزام على أي حال تحديين رئيسيين في مصر: أولاً، يوحى الدليل بأن العائدات الخاصة من الاستثمار في التعليم منخفضة نسبياً. وثانياً، إن ميزانية الحكومة تتعرض لضغط متزايد كي تلبى الطلب المتنامي على التعليم العالي بسبب الشريحة الضخمة من الشبان في البلاد (32% من السكان في 2011)، والابتكارات التكنولوجية وسوق عمالة أكثر تنافساً.

واضحاً السياق في الحسبان، يختبر هذا البحث فرضية أن عائدات التعليم العالي منعكسة بشكل كامل في مكتسبات العمال الجامعيين (العائدات الخاصة للتعليم) إزاء النظرية البديلة بأن أفراداً آخرين في سوق العمالة نفسه يستفيدون من انتشار مرتبط بمستويات كلية أعلى من التعليم (العائدات الخارجية للتعليم). ويركز البحث على أسواق العمالة المحلية، ويحدد العائدات الخارجية من خلال مقارنة أجور أفراد مشابهين يعيشون في محافظات بحصص مختلفة من العمال الجامعيين في قوة العمالة.

تظهر النتائج أن كل عام من التعلم يزيد الأجر الساعية بنسبة 4،32%، وأن أجور الذكور هي أعلى بـ 19% من أجور النساء، ويتمتع العمال المتزوجون بـ 5،2% من العالوة. ويدخل الرأسمال البشري المحلي معادلة الكسب بدرجة سلبية وغير مهمة إحصائياً للذكور. واكتُشف أن الفرق سلبي ومهم للإناث: زيادة وحدة واحدة في رأس المال البشري المحلي ينقص الأجر الساعية للإناث بنسبة 46،7%.

اُختبرت هذه النتائج من خلال عدد من فحوصات الصلاحية باستخدام متغيرات على مستوى الفرد والمحافظات. إن متغيراً كهذا سيطر على نمط العمل، سواء كان عاماً أو خاصاً. وأظهرت النتائج أن العمل لمشروع عام ينقص الأجر بنسبة 4،9%. على أي حال، إن لهذا المتغير تأثيراً قليلاً جداً في التأثيرات المقدره لرأس المال البشري الفردي والتجربة. وما هو أكثر أهمية، بالرغم من أن تقديرات العائدات الخارجية أعلى بشكل ضئيل للذكور كما تبين، فإنها تبقى سلبية وغير مهمة إلى حد كبير؛ بينما بالنسبة للنساء، فهي أدنى بقليل وما تزال سلبية، لكنها مهمة. وقد تحققت النتائج نفسها بعد إدخال متغير آخر يضيق قطاعات النشاط الاقتصادي للشركة التي يعمل فيها كل فرد. ولم يكن لهذا المتغير تأثير على معامل رأس المال البشري، لكن تبين أن الفروق في الأجر في الصناعات المشتركة ذات صلة.

شملت متغيرات إضافية التحكم بتوزيع البطالة على المحافظات. إذا كان الاحتمال أقل بأن يكون الأفراد المتعلمون الأفضل عاطلين عن العمل، فإن معدل الرأسمال البشري يمكن أن يلتقط تأثير نسبة البطالة. وتظهر النتائج أن نسب البطالة المحلية تدخل بإشارة سلبية، لكنها

غير مهمة إحصائياً. إن تأثير رأس المال البشري المحلي مختلف عن النموذج الأساسي، بالرغم من أن المستوى المهم أدنى للإناث. بالتالي، يُفكر بجودة التعليم في كل محافظة من خلال ثلاثة متغيرات: نسبة الطلاب والأساتذة، كثافة الصف، ونسبة الترك، وكل هذا على مستوى المدرسة الإعدادية. إن المتغير الأول غير مهم، وفي الثاني تأثير سلبي ضعيف وأهميته قليلة، بنسبة ٩٠٪، والثالث له تأثير سلبي وكبير. وتبيّن أن معامل الرأسمال البشري المحلي مهم جداً وسلبي للنماذج الثلاثة. إن زيادة وحدة في المستوى العادي للتعليم العالي في المحافظة مرتبط بنسبة 44٪ من النقص في الأجور للعينة كلها.

يمكن أن يتواشح الرأسمال البشري المحلي أيضاً مع متغيرات محذوفة تتعلق بتوفر وسائل الراحة، التي تحدد نوعية حياة الجماعات المحلية. وتم إدخال متغيرين: نسبة مقدرة الصرف الصحي المصممة في كل محافظة في 2010، ونسبة عدد الوحدات الصحية التي تحتوي أسرة للسكان في كل محافظة في 2010. وأظهرت النتائج أنه كان لهذه المتغيرات تأثير غير مهم على أجور الأفراد. على أي حال، تبين أن الرأسمال البشري المحلي مهم وسلبي. إن زيادة وحدة في معدل التعليم العالي لمحافظة مرتبط ب 106٪ نقص في الأجور، أي ثانية، لدينا عوامل خارجية سلبية في التعليم العالي.

طُبِّقَتْ مقارنة المتغيرات المساعدة (الأداتية) (IV) أيضاً على مجموعات الرجال والنساء بشكل منفصل. وقد تم استخدام ثلاث أدوات: نسبة طلاب الثانوية العامة إزاء العدد الكلي للطلاب في كل محافظة في 2002؛ ومعدل التغير في نسبة خريجي الجامعة وفوق الجامعة الذين دخلوا سوق العمل في الثمانينات والتسعينيات وبداية العقد الأول من الألفية الثالثة بحسب المحافظة؛ والبنية الديمغرافية الإقليمية المتأخرة، نسبة السكان تحت سن الخامسة، وبين 5 و10 سنوات في كل محافظة في 1996. وتظهر النتائج أنه بالنسبة للذكور الذين يستخدمون أيضاً من المتغيرات الثلاثة في مقارنة المتغيرات المساعدة (IV) لا توجد علاقة مهمة بين الرأسمال البشري المحلي والأجور. بالنسبة للنساء، على أي حال، عُثِرَ على علاقة مهمة سلبية حين يستخدمون الأول والثالث من مقارنة المتغيرات المساعدة (IV). إن زيادة وحدة في متوسط التعليم العالي لمحافظة يرتبط بنقص 67٪ و 139٪ في أجور الإناث، على التعاقب، أي عوامل خارجية للتعليم العالي للإناث.

واضحاً في الحسابان العوامل الخارجية السلبية للتعليم العالي المبيّنة في هذه الدراسة، ودراسات أخرى تؤكد أن النسبة الخاصة لعائد التعليم العالي في مصر أعلى منه في المراحل التعليمية الأدنى، يقترح هذا البحث أن دعم الحكومة للتعليم العالي في مصر يجب أن يُشكك به. ويقول البحث إن المزيد من الانتباه يجب أن يُخصص لطرق مختلفة في اقتسام التكلفة، بما فيه

استخدام الأجور والرسوم التعليمية، والقروض الطلابية، والإسهامات المالية من أرباب العمل من أجل التعليم والتدريب المهنيين. إن انتقالاً من التمويل العام إلى الخاص يمكن بالفعل أن يجعل توزيع الموارد المالية أكثر مساواة. و يمكن أن يحرر التمويل الخاص التمويلات العامة، التي يمكن أن تستخدم بالتالي من أجل زيادة المعونات وتحسين جودة التعليم وتوفيره للجماعات الفقيرة وغير المستفيدة، ولتوسيع التدريس الابتدائي. سيجعل هذا النظام أكثر عدلاً وفعالية في أن. وهناك حاجة إلى مزيد من التحليل الإمبريقي للمعاني الضمنية لعدالة سياسات الاستثمار البديلة في التعليم.